

الحركة العمالية « من كل حزبية سياسية ، داخلية او خارجية » ا على انه رد موقفه هذا الى ان الاحزاب السياسية العربية الفلسطينية اولا لا تقوم على تمثيل صحيح للشعب ، وثانيا لان النأي بالحركة العمالية عن الحزبية يجنب الحركة الفرقة التي تحدث بسبب انتساب العمال الى احزاب سياسية مختلفة ، وانتهى الخفش الى المناداة بتشكيل حزب عمالي خالص (١٤) .

وفي مؤتمر اب (اغسطس) ١٩٤٦ ، تبنت جمعية العمال شعار « الاشتراكية » ، اولا بعد ان اصبحت الاشتراكية نظاما عالميا غداة الحرب العالمية الثانية ، وبهرت بأنوارها ابصار شعوب الارض . وثانيا حتى تفوت الجمعية على مؤتمر العمال العرب فرصة التمايز عنها او اتهامه لها بالرجعية . وثالثا حتى تتمكن الجمعية من تخريب الاشتراكية من الداخل . ورابعا لان حزب العمال البريطاني - الذي اعربت قيادة الجمعية ، في اكثر من مناسبة ، عن اعجابها الشديد به - يرفع ايضا راية الاشتراكية ، وان كانت اشتراكية في ظاهرها رأسمالية في جوهرها .

وجاءت الوثيقة التي اصدرتها قيادة البعمية بصدد الاشتراكية لتعتبر ، في مبدئها الاول « الحركة النقابية الطريق الصحيح للوصول الى الاهداف الاشتراكية » . وفي شرح هذا المبدأ جرى انتقاد الذين بدأوا نشاطهم النقابي بالاشتغال بالسياسة (١٥) !

والاشتراكية ، في رأي الوثيقة « حركة اصلاح لتحقيق العدالة الاجتماعية ، بتوزيع ثروة البلاد الطبيعية والانتاجية توزيعا عادلا بين جميع المنتجين من المواطنين ، لتحرير كل فرد من خوف العوز والجهل والمرض ، وباعطاء فرص متساوية بالحياة للجميع لضمان المساواة المتامة بين الافراد » (١٦) . وهذا يعكس مفهوما حرقيا (بكسر الحاء) للاشتراكية ، يرى فيها توزيعا متساويا للخيرات المنتجة ، اي اشتراكية الفقر . واشتراكية جمعية العمال تتحقق ، في رأي قيادتها « اذا اخذ العامل المنتج نصيبا عادلا من انتاجه . . . [حين] يتحدد المد الأدنى لمستوى المعيشة المحترمة وتأمين ذلك

ان تسير في طريق مزدوج ، طريق العامل حتى يصل الى حقه العادل ، وطريق صاحب العمل باعترافها بحقه العادل بعمله ، وتعترف بأنه من الضروري - لمصلحة العمان والعمل - ان تكون هناك رابطة قوية بين العمال واصحاب العمل ، رائدها لخبر الطرفين » (١١) . وهكذا ، يعبر اكبر مسؤول في جمعية العمال العربية في طابعها التوفيقي ، كما يعترف - مفاخرا - بميولها التهادنية .

وفي مجال اخر ، تزيد وثيقة صادرة عن مؤتمر اب (اغسطس) نفسه الامر وضوحا ، فترى « ان كل ثورة لانقلاب اجتماعي مقضي عليها لا محالة ، وذلك لاننا كعرب يربط بعضنا ببعض الاواصر العائلية ، وكل دم يراق من فرد من افراد اي عائلة فان كل فرد من تلك العائلة مطالب باخذ الثأر . لذلك فكل دعوة لتحقيق اي انقلاب لاصلاح اجتماعي بالثورة هي دعوة رجعية ، لانها قضاء على ذلك الاصلاح ، وتأخير الدعوة له مرة اخرى سنين طويلة ، وزج البلاد بفتنة لا يعلم الا الله نهايتها . ولان الدعوة للثورة معناها وضع البلاد في معسكرين ، كل منهما يتحين الفرصة ليوضع الضربة بخصمه » (١٢) . وهكذا ، من الهبوط لمنطق العلاقات العشائرية الى ادانة الثورة . وكان اجدر بقيادة جمعية العمال ان تدعو الى تأجيل الثورة الطبقية لحين الخلاص من الاستعمار والصهيونية ، لا ان تدين الثورة ادانة مطلقة . وعداء جمعية العمال العربية للسياسة والحزبية تعود الى فترة سابقة على تولي سامي طه سكرتيريتها . ففي مؤتمر العمال العرب الفلسطينيين الاول (١٩٣٠) ، اشار رئيس المؤتمر ، محمد علي قليلات ، الى ان جمعية العمال « لا تسمح لاحد من المؤتمران يشذ عن هذا القانون [قانون الجمعية] ، ولا ان يتكلم او يقوم بأي حركة من شأنها سوق المؤتمر في طريق حزبي . اذ ان الغاية الوحيدة من عقد هذا المؤتمر هي العمل على ادخال العامل العربي في سلك التنظيم النقابي ، ليتبوا المركز الذي يستحقه في الهيئة الاجتماعية » (١٣) .

وفي مؤتمر اب (اغسطس) ١٩٤٧ طالب حسني الخفش ، احد قادة الجمعية ، بتطهير